مادة (٢) : يوقف صرف البدل فى الحالات الآتية :

النقل أو الندب إلى وظيفة أخرى غير مستحقة للبدل.

الغياب بدون راتب.

الاجازات أياً كان نوعها باستثناء الاجازة الطارئة والاجازة المرضية التى لاتزيد مدتها على سبعة أيام.

الايفاد فى بعثة أو منحة دراسية.

مادة (٣) : يضاف هذا القرار إلى الملحق رقم (١٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية تحت رقم (واحد وستون) بدلات طبيعة عمل لشاغلى بعض الوظائف بوزارة الداخلية ومكتب وزير الدولة ومحافظ مسقط ومكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار.

مادة (٤) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١ / ١ / ٢٠٠١م.

سيف بن حمد بن سعود

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر فى : ٦ من صفر ١٤٢٢هـ

الموافق : ٣٠ من ابريل ٢٠٠١م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٩٥)
الصادرة فى ٢٠٠١/٥/١٥م

قرار رقم ٨ / ٢٠٠١
بإلغاء نص المادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية

استناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٨ / ٨٠ وتعديلاته ، وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بالمرسوم السلطانى رقم ٥٢ / ٨٤ وتعديلاتها ،

وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ١ / ٢٠٠٠ المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٢ / ٢٠٠٠ على إلغاء المادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية ،
وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة .

تقـــــــــرر

مادة (١) : يلغى نص المادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية المشار إليها .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

سيف بن حمد بن سعود

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر فى : ٩ من ربيع الآخر ١٤٢٢هـ

الموافق : ١ من يوليو ٢٠٠١م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٦٩٩)
الصادرة فى ٢٠٠١/٧/١٥م

قرار رقم ٩ / ٢٠٠١
بمنح بدل تدريس لشاغلى وظيفة موجه مجال والغاء وظيفة موجه تربوى من أولاً من الملحق رقم (١٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية

استناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٨ / ٨٠ وتعديلاته ،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية الصادرة بالمرسوم السلطانى رقم ٥٢ / ٨٤ وتعديلاتها ،
وإلى كتاب وزارة المالية رقم (م ز ت / ١١٤ / ٦٥٠) المؤرخ ٩ / ٥ / ٢٠٠١م ،
وإلى موافقة مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٢ / ٢٠٠١ المنعقدة بتاريخ ٢٢ / ٥ / ٢٠٠١م ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .